



Sustainable Development and the Contribution of Civil Society in Achieving It

Ali Khudhair Abbas Jawad Al-Saidi^{1,*}

¹ Ph.D. Candidate in Criminal Law, Mazandaran University, Babolsar, Islamic Republic of Iran; Lecturer at the Law Department, Islamic University, Diwaniyah Branch, Iran.

Received: 10 Feb. 2025, Revised: 28 Feb. 2025, Accepted: 20 Mar. 2025.

Published online: 1 June. 2025.

Abstract: In the midst of the accelerating global competition to achieve progress in various state sectors, nations strive to gain a competitive advantage in international markets and assert their presence in the global business arena. The concept of development has become a fundamental pillar enabling states to enhance their political, economic, social, military, and demographic standing. Among the most critical forms of development that have gained global attention is sustainable development, which adopts a comprehensive approach that considers social and environmental dimensions alongside economic factors. This ensures the optimal use of available resources to meet present needs while preserving the rights of future generations.

Sustainable development aims to improve living conditions for all individuals without exceeding the Earth's carrying capacity. It focuses on three main areas: economic growth, natural resource and environmental conservation, and social development. The growing global interest in this concept led to the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20) in 2012, which marked a significant step in strengthening the economic and environmental goals of the international community. This conference resulted in the formulation of Sustainable Development Goals (SDGs), which aim to advance global progress and eliminate inequalities.

On a national level, countries seek to achieve sustainable development to ensure sovereignty over their resources, strengthen their independence, and prevent external interventions that might deplete their potential. Sustainable development is not merely an economic process; it is a dynamic, integrated approach involving structural and functional changes within society. It seeks to build political, social, and economic foundations by redefining roles, reorganizing priorities, and leveraging available capabilities to achieve the desired development.

In this context, civil society plays a crucial role in supporting sustainable development. It serves as a key actor in implementing development programs, promoting democracy, and ensuring good governance. Civil society organizations act as significant partners for governmental and international institutions in combating poverty and unemployment, enhancing accountability and transparency, and delivering social services to those in need. Through their active contributions, these organizations create broader opportunities for public participation, ultimately fostering comprehensive and sustainable development that meets present demands without compromising the rights of future generations.

Keywords: Sustainable Development, Constitutional Foundation, Civil Society.

*Corresponding author e-mail: alikhudhair9797@gmail.com

التنمية المستدامة ومساهمة المجتمع المدني في الوصول إليها

علي خضير عباس جواد السعيد.

طالب دكتوراه قسم قانون جنائي في جامعة مازندان بابلرس الجمهورية الإسلامية إيران.
تدريسي في قسم القانون في الجامعة الإسلامية فرع الديوانية.

الملخص: في ظل التنافس العالمي المتسارع على تحقيق التقدم في مختلف قطاعات الدولة، "تسعى الدول لاكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية والتمكن من إثبات وجودها في ساحة الأعمال الدولية بقوة. وأصبح مفهوم التنمية من الركائز الأساسية التي تمكن الدول "من تعزيز مكانتها سياسياً، "واقتصادياً، واجتماعياً، وعسكرياً، وديمقراطياً. ومن بين أهم أنواع التنمية التي تحظى باهتمام عالمي"، تبرز التنمية المستدامة "باعتبارها نهجاً يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، لضمان "استغلال الموارد المتاحة بشكل" يحقق تلبية حاجيات الأفراد مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون تجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، حيث تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: النمو الاقتصادي، "وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية. وقد شهد العالم اهتماماً متزايداً بهذا المفهوم"، حيث عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 2012)، والذي كان بمثابة انطلاقة مهمة لتعزيز الأهداف الاقتصادية والبيئية للمجتمع الدولي. وأسفر هذا المؤتمر عن تطوير أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى تعزيز التقدم العالمي والقضاء على أوجه عدم المساواة.

على الصعيد الداخلي، تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة لضمان سيادتها على مواردها، وتعزيز استقلالها، ومنع التدخلات الخارجية التي تهدف إلى استنزاف طاقاتها. فالتنمية المستدامة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي عملية ديناميكية متكاملة تشمل تغييرات هيكلية ووظيفية في المجتمع، وتهدف إلى بناء الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تعديل الأدوار والمراكز وتحفيز الإمكانيات المتاحة لتحقيق التنمية المنشودة.

وفي هذا الإطار، يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة، حيث يُعد فاعلاً رئيسياً في تنفيذ البرامج التنموية، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق الحوكمة الرشيدة. إذ تعمل منظمات المجتمع المدني كشريك بارز للمؤسسات الحكومية والدولية في مكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز المساءلة والشفافية، وضمان إيصال الخدمات الاجتماعية للمحتاجين. ومن خلال مساهمتها الفاعلة، تتيح هذه المنظمات مساحة أوسع للمشاركة المجتمعية، وتسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستجيب لمتطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، الأساس الدستوري ، المجتمع المدني.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الاعتماد على مفهوم الربط بين البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي. فالتنمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة وتحقيق رؤية للمستقبل تجمع بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتحقق "التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. من خلال تبني مبادئ التنمية المستدامة، أيضاً تكمن أهمية" البحث في تحالو الكنف عن دور المجتمع المدني في تدعيم عمليات التنمية المستدامة ومحاوله النهوض بالدولة وتحقيق التقدم الاجتماعي فضلاً إلى إظهار الأهمية البالغة للمجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع التي من خلال يمكنهم التعبير عن توجهاتهم وافكارهم وأيدولوجياتهم وأثر ذلك" في تحقيق التنمية.

أهداف البحث:

محاولة وضع "أطار مفاهيمي تحليلي للتنمية المستدامة وربطه بالمجتمع المدني ومحاوله تطوير مفهوم أو اقتراب يربط بين التنمية المستدامة والمجتمع المدني يتفق مع السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ودراسة" سبل تحقيق التنمية المستدامة وإبراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة والوقوف على واقع المجتمع المدني من حيث تطوره وفعاليته في دعم التنمية المستدامة والتحديات التي يفرضها واقع المجتمع المدني.

مشكلة البحث:

تسعى كل الدول إلى تحسين أوضاعها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال السعي إلى رفع الأداء والزيادة في الفاعلية لضمان الاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي وذلك من خلال إشراك أفراد المجتمع في تحقيق التنمية حيث تثار الإشكالية" والتي تتميز بماهي أهداف التنمية المستدامة؟ وماهي خصائص التنمية المستدامة؟ وإلى أي مدى يسهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة؟.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي عن الظاهرة محل البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة ولذلك استخدمناه لوصف ظاهرة التنمية المستدامة وعلاقته بالمجتمع المدني وتحليل المتغيرات المؤثرة في كلا الجانبين.

ماهية التنمية المستدامة:

التنمية "مفهوم واسع يشير إلى العملية التي تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة للأفراد داخل المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، أو البيئية". ومع تطور المجتمعات، أصبح واضحاً أن التنمية ليست مجرد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق معدلات نمو اقتصادي "مرتفعة، بل هي عملية أكثر تعقيداً تتطلب توازناً بين الأبعاد "المختلفة لضمان تحقيق تقدم حقيقي ومستدام.

ظهر "مصطلح "التنمية" في البداية كمرادف للتنمية الاقتصادية، حيث ركزت الدول، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، على تحسين مستوى الدخل القومي وتقليل الفجوة الاقتصادية "بين الدول المتقدمة والنامية. وكان الاعتقاد السائد أن النمو الاقتصادي كفيل بحل المشكلات الاجتماعية وتحقيق التقدم. ولكن مع مرور "الوقت، اتضح أن هذا النهج غير كافٍ، حيث واجهت العديد من الدول، رغم "تحقيقها نمواً اقتصادياً، مشاكل مثل الفقر، البطالة، والتدهور البيئي. في

وأخر القرن العشرين، وتحديدًا في التسعينيات، بدأ مفهوم التنمية يأخذ بُعدًا أوسع،⁽¹⁾ حيث لم يعد يقتصر على المؤشرات الاقتصادية فقط، بل أصبح يشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية "المستدامة"، وهو النموذج الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة أو الإخلال بالعدالة الاجتماعية أن التنمية "المستدامة تعني تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بطريقة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. بمعنى آخر، هي التنمية التي توازن بين الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، بحيث يتم ضمان الاستقرار الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الموارد البيئية". وقد عرّفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة في تقرير "مستقبلنا المشترك" عام 1987 بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المستقبلية. وهي بذلك تأخذ ثلاث أبعاد رئيسية البعد الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو دون استنزاف الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وفي هذا المبحث، سنتناول في المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكثر تفصيلاً، ثم نناقش في "المبحث الثاني أبعاد وأهداف التنمية المستدامة وفق الآتي:

المبحث الأول

مفهوم التنمية المستدامة:

نشأ مفهوم "التنمية بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن هذا المصطلح مستخدمًا بشكل شائع قبل ذلك. في عهد الاقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، كان استخدام مفهوم التنمية محدودًا واستثنائيًا، حيث كان يشير إلى حدوث تطور مادي أو اقتصادي. في ذلك الوقت، كانت بعض المصطلحات مثل "التحديث" و"التطور" تُستخدم للإشارة إلى تطور اقتصاديات بعض دول أوروبا الشرقية" خلال القرن التاسع عشر.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في البداية ضمن علم الاقتصاد، ليشير إلى عملية إحداث "مجموعة من التغيرات المقصودة في المجتمع،⁽²⁾ بهدف منحه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بما يكفي لتلبية الاحتياجات المتزايدة وتحسين نوعية الحياة لجميع أعضائه. يُقصد بذلك "زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للاحتياجات الأساسية والمتزايدة لأفراده بطريقة تضمن رفع درجة إشباع تلك الحاجات. مع مرور الوقت، تطور مفهوم التنمية وارتبط بالعديد من المجالات المعرفية. على التنمية الثقافية: تهدف إلى رفع المستوى الثقافي للأفراد وتعزيز الرقي المجتمعية للتنمية الاجتماعية: تسعى "إلى تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية."⁽³⁾

ومع التطورات التي شهدتها مختلف العلوم، أصبح مفهوم التنمية أكثر شمولية، حيث أضيفت له جوانب جديدة مثل البيئة والسياسة والإدارة. بناءً على ذلك، سنتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة من خلال تعريف التنمية المستدامة ومبادئ التنمية المستدامة.

تعريف التنمية المستدامة:

للقوف على معنى محدد للتنمية المستدامة ينبغي تعريفها من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية

أولاً: تعريف التنمية المستدامة لغةً

إن التنمية المستدامة "تتكون من مقطعين وهو التنمية "والمستدامة

التنمية" مصدرها "نَمَى"، ويقال: "نَمَا الشيء نَمُوًا" (4) أي زاد، و"نَمَى المال وغيره" أي زاده. يُقال أيضًا: "النمو هو الزيادة"، وقيل: "الإِنماء هو التجديد"، وكلاهما لازم. كما ورد: "إِنماء النار يعني رفعها وإشعالها"، وذلك بإلقاء الحطب "عليها، ويُقال: "النار أُنميته"، أي زدها

أما الاستدامة" في اللغة، فهي مشتقة من الفعل "دام"، ويُقال: "دام الشيء يدوم" إذا طال زمانه. كما تُستخدم الكلمة بمعنى "الثبات على الأمر والمواظبة" عليه. يُقال: "استدام الرجل الأمر" أي ثابر عليه، و"الدائم" هو ما استمر دون انقطاع.⁽⁵⁾

إن لفظ "المستدامة" يأتي على وزن اسم الفاعل من الفعل "دام". و أحياناً يُستخدم بصيغة اسم المفعول "المستدام" وكلاهما صحيح من الناحية اللغوية، حيث يشير إلى "دوام الشيء واستمراره دون انقطاع،⁽⁶⁾ مع مراعاة الفرق في التعامل معه واستخدامه دون مبالغة أو إسراف حتى يظل مستدامًا. المعنى اللغوي للاستدامة: يشير إلى دوام الشيء واستمراره بطريقة متوازنة "دون إضرار أو انقطاع.

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة اصطلاحاً

التنمية هي عملية تطوير "شاملة وإيجابية تهدف إلى الارتقاء بحياة الإنسان ومستوى معيشته من خلال خطط وبرامج محددة ومدرسة. تعرف التنمية أيضًا بأنها عملية تغيير وتحسين تهدف إلى رفع الوعي والنهوض بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال توجيه محدد لتحقيق التغيير المستهدف، مما يساعد على الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب بها. تُعتبر التنمية عملية "نمو منظمة تُقاس بأبعاد عملية، سواء كانت تنمية شاملة أو موجّهة نحو أحد الميادين الرئيسية كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو المجالات الفرعية مثل التنمية الصناعية والزراعية. ومع التطور العلمي والتكنولوجي، برز مفهوم التنمية المستدامة ليكون أكثر شمولية وتعقيداً، إذ يتناول العلاقة بين البيئة، المجتمع، والاقتصاد. وتعددت تعريفات التنمية المستدامة ومدخلها نظراً لاختلاف السياقات والأولويات بين الدول المتقدمة والنامية. وفقاً لتقارير الموارد العالمية، تُعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تحقق "رفاهية الأفراد عبر استغلال الموارد بشكل متوازن يراعي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. وبحسب "إدوارد باربير"، التنمية المستدامة هي النشاط الاقتصادي الذي يعزز الرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الأضرار "البيئي.

من منظور بيئي، "تركز التنمية المستدامة على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والمياه، وتوسيع المساحات الخضراء. أما من الناحية الاجتماعية، فهي

¹ د. مصطفى كامل السيد ، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ، ط1 ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، عمان 2016 ، ص 25

² خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007 ، ص32

³ د. عثمان محمد، التنمية المستدامة فلسفتها أساليبها ، ط1 ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 80

⁴ محمد ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد 6 ، دار صادر للنشر ، بيروت ، 2010 ، ص123

⁵ محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1967 ، ص 1154

⁶ عبد الزهرة علي الجناحي ، التنمية المستدامة من منظور جغرافي ، ط1 ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان 2019 ، ص62



تسعى إلى تحسين استقرار السكان، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية، ومنع التكدس السكاني "في المدن".⁽⁷⁾

من الناحية "الاقتصادية"، تختلف رؤية التنمية المستدامة بين الدول المتقدمة والنامية: فالدول المتقدمة تُركز على تقليل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تغييرات جذرية في أنماط الحياة، مع "الامتناع عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً. أما الدول النامية، فتهدف إلى توظيف الموارد الطبيعية لرفع مستوى معيشة السكان وتقليل الفقر.

إن التنمية "المستدامة" تهدف إلى تحقيق الاستخدام المتوازن للموارد لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتقليل التلوث والانبعاثات الحرارية من خلال التقنيات النظيفة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بحيث لا يُفرض الجيل الحالي في استغلال الموارد على حساب الأجيال "القادمة". يرتبط مفهوم التنمية "المستدامة" بالتنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين قدرات الأفراد وتحقيق رفاهيتهم. كما تشمل التنمية الثقافية التي تعمل على رفع مستوى الوعي والثقافة في المجتمع، والتنمية الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق التكامل والاستقرار المجتمعي. التنمية المستدامة ليست مجرد نمو "اقتصادي؛ بل هي فلسفة متكاملة⁽⁸⁾ تهدف إلى تحسين حياة الإنسان مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. ومن وجهة نظر اليونسكو تعرف التنمية هي استجابة للتحديات الحالية والمستقبلية، حيث "يجب أن تتم التنمية بطريقة تحقق التوازن بين احتياجات الحاضر وحقوق الأجيال" المقبلة.

ثالثاً: مبادئ التنمية المستدامة

تعد مبادئ التنمية "المستدامة" هي الطار الأساسي لتحقيق أهدافها حيث تسعى إلى إيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة هذه المبادئ ترسي أساساً لتعامل مع الموارد الطبيعية "بحكمة وتحقيق التنمية" المستدامة التي تلي تطلعات الشعوب المختلفة وبفضل هذا الإطار أصبحت التنمية المستدامة منهجاً يوجه السياسات والقرارات لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والتكامل الاجتماعي⁽⁹⁾ مما يساهم تحقيق مستقبل مستدام و"مستقر ويمكن ادراج هذه المبادئ:

1- المشاركة " تعني توفير الفرصة بشكل عادل وفعال للمواطنين للمساهمة الكاملة في صنع القرارات وآلياتها أو التأثير عليها. وتشمل المشاركة تمكين الأفراد من تحديد الأولويات على المستوى "المحلي، ومراقبة المشاريع البيئية، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات البيئية. المشاركة" تعني توفير الفرصة بشكل عادل وفعال للمواطنين للمساهمة الكاملة في صنع القرارات وآلياتها أو التأثير عليها. وتشمل المشاركة تمكين الأفراد من تحديد الأولويات على المستوى المحلي، ومراقبة المشاريع البيئية، وإيجاد الحلول "المناسبة للتحديات البيئية".⁽¹⁰⁾

يتطلب تحقيق التنمية "المستدامة" توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، بحيث تُمكن الهيئات الرسمية والشعبية، بالإضافة إلى السكان بشكل عام، من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة. يمكن تلخيص هذه المشاركة في عدة محاور، منها: الحد من الزيادة في ارتفاع درجات الحرارة تحسين إدارة النفايات البيئية، التجارية، والصناعية لتقليل انبعاث الغازات الضارة "التي تؤثر على طبقة الأوزون".⁽¹¹⁾

وتخفيض استهلاك "المشتقات النفطية فضلاً عن التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية باستخدام أساليب ديناميكية. وإطالة عمر الموارد الاقتصادية من خلال الترشيد والتخطيط المستدام هذا النهج يعزز الشراكة بين مختلف فئات المجتمع لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة فعالة" ومستدامة.⁽¹²⁾

2- حسن الإدارة "يتطلب أن تخضع جميع الإدارات والحكومات، سواء على المستوى الحكومي أو الخاص أو المحلي، لقيم وآليات الشفافية والمساءلة. هذه القيم تضمن تجنب الفساد وتعزيز فعالية التنمية" المستدامة.

3- التضامن يُقصد به التآلف والتعاون بين أفراد المجتمع داخل الدولة وبين المجتمعات الأخرى، لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة. كما يهدف التضامن إلى تأمين التنمية العادلة التي تشمل جميع الفئات الاجتماعية، دون استثناء أو تمييز، مما يساهم في تحقيق العدالة والاستقرار البيئي والاجتماعي.

4- حماية التنوع "البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية من خطر الانقراض، ومنع الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، مع التركيز على تشجيع استخدام الطاقة المتجددة. هذا المبدأ يهدف إلى ضمان استدامة الأنظمة البيئية وحماية التنوع "البيولوجي الذي يُعد أساساً للحياة على الأرض".⁽¹³⁾

5- تحقيق المعرفة: يتطلب "هذا المبدأ تعزيز التعليم وتحفيز الابتكار، مما يساهم في تحسين الوعي البيئي والمشاركة الفعالة من الجميع. التعليم هو الوسيلة الأساسية لفهم تحديات التنمية المستدامة، كما أن الابتكار يفتح المجال أمام إيجاد حلول جديدة وفعالة لمواجهة هذه "التحديات.

6- استيعاب التكاليف "والاستهلاك المسؤول: يعني هذا المبدأ إجراء تغييرات في طبيعة الإنتاج والاستهلاك، واعتماد الكفاءة البيئية من خلال حسن استخدام الموارد. كما يشمل استيعاب التكاليف وضع قيمة حقيقية للسلع والخدمات بحيث تعكس التكاليف الفعلية للإنتاج، بما في ذلك التأثيرات البيئية والاجتماعية. الهدف هو تشجيع الأفراد والمجتمعات على تبني أنماط استهلاك مستدامة تقلل من الهدر وتراعي "حماية الموارد للأجيال القادمة".⁽¹⁴⁾

المبحث الثاني

أبعاد وأهداف التنمية المستدامة:

تعد التنمية "المستدامة" نهجاً شاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان رفاهية الأجيال الحالية والأجيال القادمة وتعتمد التنمية المستدامة على العديد من الأبعاد التي تركز عليها فضلاً عن أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى أن تلي حاجات "الأفراد والحفاظ على استدامة الموارد والبيئة"⁽¹⁵⁾ ووفقاً لذلك سنتناول في هذا المطلب كل من أبعاد وأهداف التنمية المستدامة إلى أبعاد التنمية "المستدامة وأهداف

7. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2007، ص 32

8. د. عثمان محمد، التنمية المستدامة فلسفتها أساليبها 1، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 80

9. د. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 54

10. د. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 233

11. د. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة بين أطر التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 79

12. د. محمد فتاح عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، العدد 2، لسنة 2020، ص 412

13. د. سهرير إبراهيم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2014، ص 113

14. د. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة بين أطر التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2020، ص 81

15. د. منحت أبو النصر، ياسمين منحت محمد، التنمية المستدامة أهدافها أبعادها مفهومها المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2017، ص 63

إبعاد التنمية المستدامة

من أجل توضيح مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح، لا بد من التطرق إلى أبعادها

أولاً. البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية "المستدامة" إلا بنظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية التي تتباعد عن ذات المجتمع، والتي تكون غير ملائمة للهوية الثقافية له. من جانب آخر، أن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية هي أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وتحقيق التنمية "الذاتية المستدامة" (16) التنمية المستدامة في الدول تعني إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك من الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإحداث تغييرات في أنماط استهلاك الموارد. البلدان الغنية والصناعية تتحمل مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب تراكم "الموارد الطبيعية بشكل كبير وغير متناسب في الماضي (17)، مما أسهم بدرجة كبيرة في مشاكل التلوث العالمي. فضلاً عن ذلك، فإن القدرة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيا أنظف وتقليل استهلاك "الطاقة والمواد (18)

أما في الدول الفقيرة، فإن التنمية "المستدامة" تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة والنمو السكاني المستدام، حيث يظهر أحد التفاوتات المتزايدة في الفرص والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات بين الأفراد. لذا، فإن استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني والحفاظ على البيئة سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. إن تحقيق الحد الأقصى من الرفاهية "الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج إلى مساعي اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق التوازن البيئي عن طريق وضع "حدود مادية للضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية، مثل فرض ضرائب على التلوث وفقاً لمقدار الضرر البيئي. يتسم هذا النهج بتوزيع وتأثير قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقراء. وبالتالي، يمكن القول بأن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة "هو ضرورة لتحقيق مستقبل مستدام وشامل (19)

ووفق للبعد الاقتصادي لا بد من "تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية. واستخدام أكثر كفاءة لرأس المال. وتقليل مستوى الفقر. وأن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة .

ثانياً: البعد الاجتماعي:

التنمية "المستدامة" تتطلب تحقيق توازن في نمو السكان وإبطاء الهجرة إلى المدن من خلال تعزيز التنمية الريفية. يتم ذلك عبر تحسين التعليم والتدريب وزيادة الدخل من خلال دعم الأنشطة السياحية والسياحة البيئية "والثقافية.

السكان ليسوا مجرد "أعداد تُحسب، بل هم موارد للإبداع يمكنها دعم المجتمعات. تحقيق ذلك يتطلب تحسين ظروف المعيشة، مثل توفير تغذية أفضل ورعاية صحية وتعليم فعال. هذا يُمكن الناس من أن يصبحوا أكثر إنتاجية ومهارة، وأن يكونوا أكثر استعداداً لحل المشكلات والمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية" (20)

ثالثاً: البعد البيئي:

يرتكز البعد "البيئي على الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال "القادمة. ويشمل ذلك:

حماية الموارد الطبيعية "من الاستغلال الجائر وتقليل استخدام المبيدات والأسمدة التي تؤدي إلى تلوث المياه. ومكافحة إزالة الغابات والصيد الجائر للأسماك و تحسين استغلال الأراضي الزراعية والموارد المائية وحماية الأنواع النباتية والحيوانية من الانقراض ومواجهة التغيرات المناخية، مثل الحفاظ على طبقة الأوزون وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ان البعد البيئي يعزز استخدام التكنولوجيا المستدامة التي تزيد الإنتاجية دون الإضرار بالنظام البيئي، مع التركيز على ترشيد استهلاك "الموارد الطبيعية لضمان استمراريتها (21)

رابعاً: البعد التكنولوجي:

تتطلب التنمية "المستدامة" التحول من الصناعات التقليدية إلى استخدام تكنولوجيا أكثر نظافة وكفاءة، بحيث تقلل من الأضرار البيئية المرتبطة بالمرافق الصناعية. غالباً ما تؤدي هذه المرافق إلى تلوث البيئة المحيطة بها من هواء "وماء وتربة.

في البلدان "المقدمة، يتم تخصيص نفقات كبيرة للحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث، بينما في البلدان النامية تخضع هذه النفايات لرقابة محدودة أو شبه معدومة، مما يجعل التلوث مشكلة حتمية للنشاط "الصناعي (22)

تسعى التنمية "المستدامة" إلى نقل المجتمعات إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة، حيث يتم استخدام قدر أقل من الطاقة والموارد الطبيعية مع إنتاج كميات ضئيلة من الملوثات والغازات الدفيئة، مما يساهم في تقليل ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراتها السلبية "على سطح الأرض.

أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية "المستدامة، والمعروفة كذلك باسم الأهداف العالمية: هي دعوة أو خطة عالمية؛ لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة، ومن أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار أن التنمية "المستدامة تسعى من خلال أهدافها "إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تركز على تحسين نوعية الحياة للسكان. (23) وتتمثل هذه الغايات في تعزيز

16. عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 ، ص 231

17. مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة ، ط1 ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 31

18. د. مصطفى كامل السيد ، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ، ط1 مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، عمان 2016 ، ص 32

19. خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، دار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية 2007 ، ص 65

20. سارة محمد علي ابراهيم ، التنمية المستدامة وتطبيقاتها في الفقه الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2024 ، ص 32

21. د. نادية حمدي صالح ، الادارة البيئية مبادئ وممارسات ، ط1 المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة 2008 ص 26

22. دنوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة الاطار العام ، ط8، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الامارات العربية ، 2009 ، ص 102

23. د. حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ، دار الاسرة للنشر والتوزيع ، عمان 2016 ص 121



العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة، مع مراعاة النظام الطبيعي باعتباره الإطار الأساسي لحياة "الإنسان.

أولاً: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية والمسؤولية المجتمعية

تهدف التنمية "المستدامة إلى تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه البيئة من خلال توعيتهم بالمشكلات البيئية القائمة، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول لها. يتم ذلك عبر إشراكهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة مشاريع وبرامج التنمية" المستدامة.

ثانياً: احترام البيئة الطبيعية

تركز التنمية "المستدامة على العلاقة المتبادلة بين نشاطات السكان والبيئة الطبيعية. فهي تسعى إلى تحقيق تكامل وانسجام بين البيئة المبنية والبيئة الطبيعية من خلال فهم العلاقة الحساسة بينهما، مما يضمن تحقيق تنمية تحافظ على التوازن "البيئي".⁽²⁴⁾

ثالثاً: الاستغلال العقلاني للموارد

تعامل التنمية "المستدامة الموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة، لذا تعمل على منع استنزافها أو تدميرها. كما تركز على استخدامها بشكل عقلاني ومستدام يضمن استمرارها للأجيال "القادمة.

رابعاً: توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع

تسعى التنمية "المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين نوعية حياة السكان وتحقيق أهداف المجتمع. كما تشجع السكان على الاستفادة من التقنيات المختلفة في المجالات التنموية، مع ضمان تقليل الآثار البيئية السلبية الناجمة عن استخدامها أو السيطرة عليها من خلال إيجاد حلول "مناسبة.

خامساً: إحداث تغيير مناسب في حاجات الأولويات المجتمعية

وذلك باتباع طريقة "تلائم الإمكانات التي تسمح بتحقيق التوازن من خلال التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية، مع التركيز على تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال إدارة مستدامة "للموارد الطبيعية".⁽²⁵⁾

سادساً: تحقيق نمط اقتصادي تقني

يحافظ على رأس "المال الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنية تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، مع ضمان المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وبين الأجيال الحالية، مما يسهم في تحقيق العدالة البيئية" والاجتماعية.⁽²⁶⁾

وهذه الأهداف "قد أقرت من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك كان في عام 2015م، وعرفت هذا الأهداف تحت مسمى: "الأهداف العالمية" التي تسعى إلى إقامة "عالم لا يتخلف فيه أحد عن الركب، و تحت كل هدف منها عدد "لا ينحصر من التطبيقات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف فهدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، بحيث تصبح التنمية المستدامة عملية تطوير للقدرة" لتحقيق أهدافها .

الفصل الثاني

الأساس الدستوري للتنمية المستدامة ودور المجتمع المدني في الوصول إليها

تعد التنمية "المستدامة ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة ونظراً لأهميتها برزت الحاجة إلى إدماجها ضمن الأطر الدستورية والتشريعية لضمان استدامتها والالتزام "بمبادئها على المستوى الوطني يمثل الأساس الدستوري للتنمية المستدامة التزاماً قانونياً للدولة بوجه سياساتها نحو تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة من خلال وضع تشريعات واضحة وآليات رقابية تضمن التنفيذ الفعلي لهذه" المبادئ كما يسهم في توفير بيئة قانونية مستقرة تشجع على الاستثمار المسؤول وحماية الموارد الطبيعية إلى جانب" الدور الحكومي ويعتبر المجتمع المدني شريكاً رئيسياً في تحقيق التنمية "المستدامة إذ لا يمكن للدولة وحدها أن تنجز هذه المهمة دون دعم ومشاركة كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع.

المجتمع المدني يشمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات والنقابات والناشطين في مختلف المجالات الذين يلعبون دوراً محورياً في تعزيز التنمية "المستدامة من خلال نشر الوعي بأهميتها والعمل على تطبيقها في الواقع العملي ويسهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية "المستدامة عبر عدة محاور أساسية أبرزها مراقبة تنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتأكد من التزام الجهات المعنية بها والمطالبة بالتعديلات التشريعية اللازمة لدعم الاستدامة وتنفيذ مبادرات ومشاريع تنموية تستهدف الفئات المهمشة وتعزز العدالة "الاجتماعية وحماية البيئة بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لوضع استراتيجيات فعالة تحقق أهداف التنمية "المستدامة على المدى الطويل.

ورغم الدور المهم للمجتمع المدني في هذا المجال إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة مثل ضعف الدعم المالي والقانوني والتضيق على أنشطة المنظمات غير الحكومية وقلة الوعي المجتمعي بأهمية التنمية "المستدامة وحاجتها إلى مشاركة الجميع مما يتطلب تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني وتمكينه من أداء دوره بفعالية ورغم الدور المهم للمجتمع المدني في هذا المجال²⁷ إلا أنه "يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة مثل ضعف الدعم المالي والقانوني والتضيق على أنشطة المنظمات غير الحكومية وقلة الوعي المجتمعي" بأهمية التنمية المستدامة وحاجتها إلى مشاركة الجميع مما يتطلب تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني وتمكينه من أداء دوره بفعالية وبناءً" على ذلك سيتناول هذا الفصل في المبحث الأول الأساس الدستوري للتنمية المستدامة ودور المجتمع المدني في تحقيقها فيما يناقش المبحث الثاني أبرز التحديات والمتطلبات اللازمة لضمان نجاح التنمية "المستدامة

المبحث الأول

إن النصوص "الدستورية تلعب دوراً محورياً في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة داخل الدول وأيضاً يلعب دور المجتمع المدني الركيزة الأساسية في تحقيق

²⁴ نادية حمدي صالح ، الإدارة البيئية مبادئ وممارسات ، ط1 ، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2008 ، ص 32

²⁵ د. سهير إبراهيم الهني ، الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، ط1 منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2014 ، ص 125

²⁶ د. نادية حمدي صالح ، الإدارة البيئية مبادئ وممارسات ط1 ، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2008 ، ص 26

²⁷ داود عبد الرزاق ، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث ، في دراسة التحليلية ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 72

التنمية المستدامة من خلال دور الأفراد ومنظمات المجتمع المدني⁽²⁸⁾ حيث سننظر في هذا المطلب إلى الأساس الدستوري للتنمية المستدامة و دور المجتمع المدني فالوصول إلى التنمية المستدامة وكلا وفق الآتي :

الأساس الدستوري للتنمية المستدامة:

الأساس "الدستوري يعني تكريس الدستور لموضوع معين أو حق من الحقوق من خلال النص عليه صراحة أو ضمناً في صلب الوثيقة الدستورية. وهذا يتضمن أن السلطة التأسيسية وضعت "الدستور، وبعد ذلك يقوم المشرع بوضع "قواعد تفصيلية لتطبيق هذا الحق، كما أشار العديد من المناصرين للحق في التنمية إلى تعظيم هذا الحق، حيث أكدت محكمة العدل الدولية أن الحق في التنمية يُعد الحق الأول والأخير، البداية والنهاية، والوسيلة والهدف من حقوق الإنسان. وقد.

وبصفة عامة يمكن القول إن الحق في التنمية لا يقل ولا يزيد أهمية عن باقي حقوق الإنسان الأخرى. بيد أن الحق في التنمية يمكن أن يكون بمثابة همزة وصل بين مختلف فئات حقوق الإنسان، حيث يعمل على التكامل، باعتراف الدولة "بحق فئة التنمية وتحقيقها بشكل فعال، مما يؤدي إلى صيانة حقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في مستوى معيشة معقول، والحق في التعليم، والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية وغيرها. وقد لاحظ أن الملكية الخاصة لم تعد مدخلاً طبيعياً لزيادة التنمية نتيجة للاختلاف الأيديولوجي، مما أدى إلى اختلاف الدساتير في ما بينها فيما يخص التنمية المستدامة. فبعض الدساتير نصت عليها صراحة، والبعض الآخر أشار إليها ضمن نصوص عامة، فيما التزمت بعض الدساتير الصمت "تجاه هذا الموضوع.⁽²⁹⁾

في دستور "جمهورية العراق لعام 2005، وإن كان النص على التنمية المستدامة ليس صريحاً، إلا أنه تضمن العديد من الحقوق التي تعد من أهداف التنمية المستدامة، مثل التأكيد على العدالة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في العمل، وضمان حقوق اجتماعية، بما في ذلك تعزيز الحكم الرشيد "وحقوق الإنسان، والمساواة. وتشكل هذه النصوص تقدماً في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والتعليم والحق في التنمية" بشكل عام.⁽³⁰⁾

فعلى سبيل المثال، نصت المادة 16 على تكافؤ الفرص "لجميع العراقيين، وحقيم في العمل، حيث إن الدولة ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك وضمان حياة كريمة لهم. كما تضمنت المادة 25 مسؤولية الدولة في إصلاح الاقتصاد العراقي وفق نمط اقتصادي حديث وقد نص الدستور على التزام "الدولة بإصلاح الاقتصاد العراقي" وفق أسس اقتصادية حديثة، بما يضمن استثمار كامل مواردها، تنوع مصادر الدخل، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته. كما أشارت المادة (26) إلى أن الدولة تكفل تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات، مع تنظيم ذلك بموجب القانون. أما في الجانب البيئي، فقد أكدت المادة (33) على حق كل فرد في العيش في ظروف بيئية سليمة، مع التزام الدولة بحماية التربة، والتنوع الإحيائي، والحفاظ" عليهما.⁽³¹⁾

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، تضمنت المادة (112) إشارة غير مباشرة إلى الحق في التنمية المستدامة. فقد ألزمت الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول، وتوزيع وارداتها بشكل منصف بين جميع مناطق البلاد، بما يضمن تحقيق التنمية "الموازنة. كما شددت على رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أقصى منفعة للشعب، من خلال الاعتماد على أحدث التقنيات، ومبادئ السوق، وتشجيع "الاستثمار.

دور المجتمع المدني في الوصول إلى التنمية المستدامة:

يمثل المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُسهم في تعزيز التأثير على القرارات الحكومية، ودفع المواطنين نحو المشاركة الفاعلة في العمليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. هناك مجموعة من الآليات التي تُساعد على ترسيخ دور المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة، ومنها توسيع نطاق المشاركة الاجتماعية، مع التركيز على إشراك الشباب والنساء، وتعزيز الحوار الاجتماعي حول قضايا التنمية.

كما يُعد التنسيق "مع وسائل الإعلام من أبرز وسائل تحفيز الاهتمام بدور المجتمع المدني، إذ يسهم الإعلام في نشر ثقافة مدنية إيجابية، وعرض التجارب الناجحة بشكل منظم وجوري، مما يؤثر اهتمام الرأي العام بقضايا التنمية المستدامة ودور المجتمع المدني فيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن خلق بيئة سياسية وقانونية داعمة يُعتبر ضرورياً "لتعزيز فعالية منظمات المجتمع المدني. يتحقق ذلك من خلال دعم الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة، مع التأكيد على بناء علاقات قائمة على الحوار والتعاون داخل المجتمع المدني نفسه.

أولاً: دور المجتمع المدني في حماية البيئة:

يُعد المجتمع المدني شريكاً مهماً للدولة في حماية البيئة والحفاظ عليها، حيث يقوم بعدة أدوار فعالة قد تفوق أحياناً دور الجهات الرسمية من خلال التوعية البيئية التي تعد من أهم أدوار المجتمع المدني نشر الوعي البيئي بين "المواطنين،⁽³²⁾ وذلك من خلال التثقيف حول أهمية "حماية البيئة ودمج قضاياها ضمن السياسات الاقتصادية للدولة. يُساهم هذا الدور في منع انتقال الجهل البيئي من جيل إلى آخر، وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة بين الأفراد والمؤسسات فضلاً عن الدور الاستشاري تلعب الجمعيات البيئية دوراً استشارياً "مهماً للسلطات التنفيذية والتشريعية⁽³³⁾، حيث تقدم مقترحات ودراسات تساعد في صياغة قرارات وقوانين لحماية البيئة. تُبنى هذه المقترحات على رؤية واقعية تستند إلى ممارسات ميدانية، مما يُعزز فعالية هذه القوانين في تحقيق أهداف الاستدامة بهذه الأدوار، يُثبت المجتمع المدني "دوره المحوري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة وتعزيز وعي المواطنين "بقضاياها.⁽³⁴⁾

أيضاً يبرز دور "المجتمع الدولي في حماية البيئة من خلال من خلال جمع المعلومات والتصدي للمشاكل البيئية بشكل عملي. تُعد حماية البيئة مسؤولية تتطلب الاطلاع على المعلومات "المتعلقة بالمشروعات التي قد تهددها، حيث يجب أن تكون للجمعيات البيئية القدرة على الوصول إلى البيانات المتوفرة لدى الجهات الإدارية المختصة. كما ينبغي أن يكون لهذه الجمعيات الحق في تقديم ما لديها من معلومات بهدف دعم حماية "البيئة.

إضافةً إلى ذلك، يُعد "التقاضي إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الجمعيات البيئية للدفاع عن المصالح العامة المتعلقة بالبيئة. ففي حالات انتهاك البيئة، يحق لهذه الجمعيات اللجوء إلى القضاء لحماية المصالح الجماعية التي تسعى للحفاظ عليها. ويشمل ذلك رفع دعاوى قضائية تهدف إلى مراقبة الأضرار البيئية ومنع حدوثها أو استمرارها، مع ضمان احترام القواعد "البيئية.

²⁸ داود عبد الرزاق، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، في دراسة التحليلية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص72
²⁹ د. مهدي داود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد دراسة في تأسيس العلاقات، بحث منشور لدى مجلة الدراسات الدولية، كلية دجلة، قسم القانون، 2023، ص18
³⁰ داود عبد الرزاق، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، في دراسة التحليلية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص72
³¹ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة أهدافها إبعادها مفهومها، المجموعة العربية للنشر والتدريب القاهرة، 2017، ص63
³² د. حمزة الجبالي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة دارة الأسرة للنشر والتوزيع، عمان 2016، ص132
³³ د. سهير إبراهيم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2014، ص41
³⁴ د. كاظم الحباط، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية المستدامة الحديثة، بحث منشور لدى مجلة الجامعة العراقية للعلوم الادارية، العدد 18 لسنة 2007، ص12



يُعد الفساد "أحد أكبر المشكلات التي تُعرق تحقيق التنمية المستدامة، ما يستوجب محاربته والحد من انتشاره. هذا الأمر أصبح واجباً مشتركاً بين الدول، والمنظمات، والأفراد، بما في ذلك الدور المهم الذي يقوم به المجتمع المدني في مكافحة" الفساد

من أبرز أدوار "المجتمع المدني في هذا المجال هو التوعية الاجتماعية، حيث إن انتشار الفساد غالباً ما يكون مرتبطاً ببنية ثقافية تُضفي عليه نوعاً من القبول المجتمعي. في بعض الأحيان، يُنظر إلى الشخص الفاسد على أنه قوي أو قادر على استغلال سلطته لتحقيق مكاسب" شخصية. من هنا، يجب على المجتمع المدني التدخل لخلق ثقافة تُناهض الفساد وتُرسخ قيم محاسبته بين شرائح المجتمع كافة. يمكن تحقيق ذلك عبر استخدام وسائل "الإعلام، الصحافة المكتوبة، التظاهرات الثقافية، وورش العمل التي تُبرز أهمية المواطنة المسؤولة" المبنية على قيم النزاهة ومحاربة الفساد. كما يظهر دور المجتمع المدني في المسألة القانونية واللجوء إلى القضاء، من خلال تقديم الدعم والحماية للمواطنين الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يُبلغون "عن الفاسدين.

يشمل ذلك توفير الإرشادات القانونية، رفع الدعاوى بالنيابة عنهم، والتعاون "معهم أمام المحاكم لضمان حصولهم على حقوقهم".⁽³⁵⁾ إضافة إلى ذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني الالتزام بتقديم نموذج يحتذى به في الشفافية ومفاهيم الحكم الرشيد، عبر نشر تقارير "دورية عن أنشطتها ومعلوماتها المالية والإدارية. هذا الالتزام يُظهر دورها كمسؤولة عن حماية حقوق المجتمع ومصلحته، مما يُعزز ثقة الناس بها ويُسهل في تحقيق التنمية المستدامة. أيضاً يظهر دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال المشاركة الفعالة في سن القوانين والتشريعات. يتمثل ذلك في صياغة الأنظمة والتشريعات والسياسات العامة التي تنظم حياة أفراد المجتمع، بما يضمن توفير استقلالية حقيقية في ممارسة" الأنشطة المختلفة.

كما يتجلى دور المجتمع المدني من خلال تعزيز العمل الميداني، إذ يتمتع بقرية من أرض الواقع، ما يمنحه القدرة على فهم حاجات المواطنين والإحساس بمشاكلهم. وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى أن المجتمع المدني يمتلك طاقة كاملة توله للمساهمة الفعالة في متابعة تنفيذ القوانين وتعزيز تطبيقها. كذلك، أكدت منظمة الشفافية الدولية أن العنصر الأساسي في مثل هذه الجهود "يتمثل في تعزيز الشفافية، إتاحة الفرص الواسعة للتوثيق، ومشاركة المجتمع المدني في كل مراحل العملية" الإصلاحية.

فضلاً عن ذلك تمارس منظمات المجتمع المدني مهام عديدة مثل توفير الخدمات فالبعض من هذه الخدمات ما هو تقليدي توفرها المنظمات الغير حكومية والاهلية وما تقدمه الجمعيات الخيرية وتصل هذه الخدمات الى الفئات الأكثر حاجة كالقرى والارياف والاقاليم النائية وتعد جهات مهمة لتنفيذ التنمية المستدامة كمتهم للعمل الحكومي" فهي تساند الحكومة وتدعمها محاولة لا كمال النقص الناتج بفعل التفاعل مع المجتمع واحتياجاته خصوصاً المناطق التي يضعف فيها الدور الحكومي ومنها المناطق التي خرجت من صراعات وحروب وكوارث وازمات⁽³⁶⁾ وأسهمت هذه المنظمات بالاهتمام بشرائح مهمة من المجتمع من ذو الاحتياجات المعينة والخاصة كالتعليم ومحو الأمية وبالرغم من امكانياتها "البسيطة الا انها ساهمت" في مختلف مجالات التنمية كالخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج التنموية واقتراح البدائل والتفاوض غاية منها لتحقيق التنمية "المستدامة"⁽³⁷⁾

المبحث الثاني

إن التنمية المستدامة لكي تحقق أهدافها المنشودة منها ينبغي توفير العديد من المتطلبات التي تهدف لوضع سياسيات شاملة تضمن العدالة الاجتماعية ومع ذلك هنالك العديد من التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة التي تتمثل بالتحديات السياسية والاجتماعية وفقاً لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى متطلبات التنمية المستدامة نتعرض الى اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

التنمية "المستدامة تتطلب تحقيق التوازن بين استمرار البناء المادي التنموي وضمان سلامة البيئة. ولتحقيق ذلك، يجب أولاً معالجة مشكلة "الفقر. القضاء على الفقر "وتحسين توزيع الدخل، خاصة لأصحاب الدخل المنخفض، ليس فقط ضرورة من منظور العدالة الاجتماعية، بل أيضاً من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن" البيئي.⁽³⁸⁾

إن العلاقة الجدلية بين القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تعود جذورها إلى حلقة FOCUS التي انعقدت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في عام 1972. أكدت الدول "النامية خلال هذا المؤتمر أن الفقر" هو أكبر ملوث للبيئة، كما عبرت عنه رئيسة وزراء الهند الراحلة أنديرا غاندي.

السياسات البيئية التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد وإدارتها بصورة مستدامة يجب أن تركز اهتماماً خاصاً على الفئات التي تعتمد معيشتها على هذه الموارد. وإلا، فإن تأثيرها السلبي" سيكون كبيراً على الفقر، مما يقلل من فرص النجاح في الحفاظ على الموارد البيئية. كذلك، فإن السياسات التنموية" التي تهدف إلى زيادة الإنتاج دون معالجة الاستخدام "المستدام للموارد ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تدهور الإنتاجية، وهو ما سيكون له أثر سلبي مباشر على الفقر. إن الاستراتيجية "الفعالة لمعالجة مشاكل الفقر والتنمية والبيئة في وقت واحد يجب أن تبدأ من خلال العناية بالموارد "والإنتاج والأفراد. فالفقر والضغط السكانية في الدول النامية دفعت السكان إلى توسيع الزراعة إلى مناطق هشة بيئياً، مما أدى إلى تعرية طبقة التربة "الخفيفة، واستنزاف موارد المياه" السطحية، وزيادة عدد الفقراء الذين يعيشون في مناطق أكثر عرضة للتأثيرات البيئية السلبية. وقد كانت النتائج الاقتصادية لهذا التدهور كبيرة و"دمرة"⁽³⁹⁾

أولاً: كفاءة "استهلاك السلع والمواد الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة

يتطلب "تحقيق التنمية" المستدامة تعديل أنماط الإنتاج السائدة واستهلاك المواد. فاتباع أنماط الإنتاج في الدول الصناعية، على سبيل المثال، قد يتطلب خمسة أمثال المعدل الحالي من الوقود الأحفوري، كما يستدعي ثروة معدنية تعادل 200 ضعف ما هو موجود" حالياً. وخلال الأربعين عاماً القادمة، ستتضاعف الحاجة إلى الموارد "مرة أخرى مع زيادة عدد سكان العالم، مما سيؤثر بشكل سلبي على الموارد الطبيعية ويخل بتوازنها. إذا استمرت العمليات الإنتاجية والاستهلاكية الحالية بوجود هدر واسع، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الطبيعية وتفاقم مشكلة طرح الملوثات، مما يجعل تحقيق التنمية" المستدامة أمراً بالغ الصعوبة. فالجسم البشري، كالمجموعات البشرية، لا يمكنه الاستمرار في استهلاك موارد العالم والتخلص من النفايات بهذه الوتيرة العالية

³⁵ علي مهدي داود، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2008، ص 78

³⁶ د. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة أهدافها إبعادها مفهومها المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2017، ص 69

³⁷ د. ندى فتاح زيدان، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة مركز لندن للاستشارات والبحوث العدد 31 لسنة 2020، ص 13

³⁸ د. مصطفى يوسف كامل، التنمية المستدامة، ط 1، دار الأكاديميون للنشر، عمان، 2017، ص 36

³⁹ شهادان عادل عبد اللطيف الغرابوي، التنمية المستدامة بين أطر التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية ط 1 دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2020 ص 8

على الرغم من أن الدول "الصناعية تضم خمس سكان العالم فقط، إلا أنها تستحوذ على أربعة أخماس الدخل العالمي، وتستهلك 70% من مصادر الطاقة، و75% من المعادن، و85% من الأخشاب. ويُقدّر أن الفرد في الدول الصناعية يهدد البيئة" بأربعة أضعاف التهديد الذي يسببه نظيره في الدول النامية.

النتيجة أن أنماط الاستهلاك "وحجم احتياجات الموارد الحالية تتعارض مع أهداف التنمية" المستدامة. لذلك، من الضروري تعديل أنماط النمو الحالية بحيث تكون أقل استهلاكاً للموارد والطاقة وأكثر عدالة في آثارها. إن النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستنزاف المتسارع للموارد الطبيعية لا يُعد مستداماً سواء من الناحية البيئية أو "الاقتصادية".(41)

ثانياً: عدد تجاوز الاستهلاك قدرة الموارد على تجديد نفسها

لقد تجاوز "الاستهلاك البشري قدرة الموارد على تجديد نفسها ضمن النطاق الإيكولوجي. ويُعد الاقتصاد المستدام هو الذي يأخذ بعين الاعتبار محدودية الأنظمة" البيئية، مع تأمين فرص عادلة لتوزيع الموارد المتجددة وغير المتجددة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، إضافة إلى مراعاة قدرة البيئة "على استقبال النفايات.

ثالثاً: مراعاة قدرة البيئة المحيطة على استيعاب المخلفات المطروحة

اعتمدت الفعاليات "البشرية والإنتاجية غالباً على أسير الخيارات لمعالجة المخلفات، حيث يتم اللجوء إلى أساليب الترحيل أو التخلص غير المستدام، مما يؤدي إلى ترحيل مشكلة التلوث بدلاً من معالجتها "نهائياً. ويُمثل الحل الصحيح "ما يُسمى "المعالجة من المنبع"، التي تهدف إلى تقليل كمية المخلفات إلى الحد الذي يتوافق مع قدرة البيئة على استيعابها بشكل مستدام.(42) هذه الآلية تُعد "الأقل كلفة والأكثر فعالية، حيث تضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة. وفي هذا الشأن، يرى هيرمان" دابلي أن النظام الداعم للتوازن" البيئي يجب أن يضمن ألا تزيد معدلات انبعاث التلوث عن معدلات القدرة الطبيعية للنظام الإيكولوجي على "استيعابها.

رابعاً: إعادة تدوير المخلفات:

تمثل" المخلفات موارد اقتصادية موجودة في المكان والوقت غير المناسبين. وعندما تكون بعيدة عن عملية التوجيه السليم، تصبح عبئاً. إلا أنه عند إعادة تدويرها، تتحول إلى موارد اقتصادية" نافعة. ومع تفاقم أزمة نقص الموارد وارتفاع تكاليفها، ازدادت أهمية تدوير" المخلفات المعدنية، الورقية، والزجاجية تتمثل أهمية إعادة التدوير في توفير بدائل للموارد الطبيعية، خاصة مع زيادة كميات المخلفات المطروحة في "البيئة. كما تشمل استخدام مخلفات الطعام والملابس وإعادة تدوير المخلفات الصلبة. تسهم إعادة التدوير في تقديم مصادر "إضافية للإنتاج الصناعي. وتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية. وتخفيض كمية الخدمات والطاقة اللازمة للعملية "الإنتاجية".(43)

خامساً: تفعيل التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب" تحقيق التنمية المستدامة تعزيز التعاون الدولي للتحكم في الموارد وحل المشاكل البيئية التي لا تقتصر تأثيراتها على الحدود الإقليمية. يتمثل هذا التعاون البيئي في الجهود المشتركة لحل قضايا عالمية مثل مشكلة تآكل طبقة الأوزون وظاهرة الاحتباس" الحراري

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:

تعد التنمية" المستدامة من الركائز الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها لضمان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. في العراق، تواجه جهود التنمية" المستدامة تحديات كبيرة بسبب الظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية" التي مرت بها البلاد على مدى العقود الماضية. هذه التحديات تعرقل تنفيذ الخطط" التنموية وتؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة، مما يتطلب دراسة معمقة للمعوقات وإيجاد حلول فعالة لتجاوزها. تعاني التنمية" المستدامة في العراق من عدة تحديات رئيسية تؤثر على مختلف جوانبها. أولاً، التحديات السياسية" التي ترتبط بالاستقرار الحكومي وإدارة الموارد. فضلاً عن التحديات القانونية التي تتعلق بضعف التشريعات وإنفاذ القوانين. والتحديات الاقتصادية المتمثلة في الاعتماد على النفط "وغياب التنوع الاقتصادي. و التحديات الاجتماعية التي تشمل الفقر، البطالة، وضعف الخدمات الأساسية. وأخيراً، التحديات البيئية التي تتعلق بالتغير المناخي والتلوث" وشح الموارد الطبيعية. تعتبر مواجهة التحديات التي تعيق التنمية المستدامة في العراق أمراً ضرورياً لضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. يتطلب ذلك تبني سياسات إصلاحية شاملة تعالج الأبعاد السياسية، القانونية"، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة" تخدم الأجيال الحالية والقادمة".(44)

1- التحديات السياسية:

التحديات السياسية" تعد واحدة من أبرز العقبات التي تواجه التنمية" المستدامة. المشاكل الناجمة عن تأخير العملية السياسية تؤدي إلى عرقلة الجهود" الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. ورغم الإنجازات الإيجابية مثل المصادقة على الدستور، الانتخابات البرلمانية، وتشكيل "الحكومات، إلا أن هذه الخطوات تمت في أجواء مليئة بالتوتر السياسي والانقسامات. هذه الخلافات أثرت بشكل سلبي على مسار العملية السياسية، ما جعل تحقيق نتائج ملموسة في التنمية" المستدامة أمراً صعباً. (45)

2- التحديات الدستورية والتشريعية:

يُعتبر الدستور" الإطار الأساسي الذي ينظم شؤون الحكم في الدولة، ويحدد اختصاصات السلطات العامة، كما يُرسي الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. ومع ذلك، فإن تحديث الدستور" ومواكبته للتطورات السياسية والاقتصادية" والاجتماعية بعد أمراً ضرورياً لمواجهة تحديات العصر الحاضر. في العراق، يواجه الدستور الصادر عام 2005 قصوراً في توفير الأسس الصريحة لتحقيق التنمية" المستدامة،(46) رغم وجود إشارات ضمنية" تدعم هذا الهدف. هذا

40. حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ، دار الاسرة للنشر والتوزيع ، عمان 2016 ، ص24

41. مدحت ابو النصر ياسمين مدحت محمد التنمية المستدامة اهدافها ابعادها مفهومها المجموعة العربية للنشر والتدريب القاهرة 2017 ص 63

42. سالم توفيق النجفي، ايداء بشير النجفي ، البيئة والتنمية والمستدامة بحث منشور لدى مجلة تنمية الرافدين ، العدد 37 لسنة 2013 ، ص 14

43. د.شاهدان عادل عبد الطيف الغرابوي ، التنمية المستدامة بين اطر التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية ط 1 دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2020 ص81

44. د. عثمان محمد ، التنمية المستدامة فلسفتها اساليبها ، ط 1 دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان 2008 ص 85

45. د. خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية 2007، ص41

46. ديمر حسين علي، الحق في التنمية المستدامة وفق دستور جمهورية العراق لسنة 2005، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك ، لسنة 2021 ص48



القصور يعزى إلى عوامل عدة، أبرزها حالة عدم الاستقرار السياسي أثناء كتابة الدستور، فضلاً عن الفترة الزمنية القصيرة التي أعد فيها "الدستور" (أقل من سنتين)،

والتي لم تسمح "بتوفير بيئة ملائمة لتحضيره بشكل متكامل. كما أن بناء المؤسسات الأمنية والقانونية، وفرض حكم القانون، وتحقيق الاستقرار السياسي كانت لا تزال في مراحلها الأولية، مما أثر على تضمين "مبادئ التنمية" المستدامة بشكل فعال داخل الوثيقة الدستورية. لذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إجراء تعديلات دستورية تراعي التطورات الحديثة وتضمن توزيع الثروات بشكل عادل بين الأجيال "الحالية والقادمة".

3- التحديات الاقتصادية:

تعتبر التنمية "الاقتصادية الأساس لأي مبادرة تتعلق بالتنمية" المستدامة. وقد حمل الدستور العراقي بعض الالتزامات الاقتصادية التي تمثل تحدياً كبيراً في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها "العراق". التحديات الاقتصادية "التحديات الاقتصادية تعد واحدة من المهام الكبيرة المطروحة على جدول العمل الاقتصادي والسياسي في العراق. ورغم تحقيق بعض الإنجازات التي تعتبر خطوات إيجابية" نحو التحول الاقتصادي، إلا أن التحدي الأساسي يكمن في ضرورة إجراء إصلاحات جذرية وشاملة تضمن تحقيق التنمية" المستدامة.

لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون استراتيجية شاملة تركز على إعادة" هيكل الاقتصاد "ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدولة. ويطلب ذلك توفير مناخ مناسب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى تقديم ضمانات وحوافز مجزية ضمن سياسات مالية "ونقدية فعالة. ومع ذلك، ما زال الاقتصاد العراقي يواجه مشكلات عديدة، أبرزها ارتفاع معدلات الدين العام واستمرار الفساد المالي والإداري. هذا الفساد يشكل أحد أكبر المعوقات أمام تحقيق التنمية" المستدامة، حيث يتجلى في مظاهر مختلفة، مثل السرقة، الرشوة، تهريب النفط، والصفقات التجارية التي تُبرم بعيداً عن معايير الشفافية" والمساءلة الديمقراطية. من أجل معالجة هذه التحديات، يجب أن تعتمد الدولة سياسات واضحة وفعالة تركز على مكافحة الفساد وتعزيز لشفافية. ذلك يشمل فرض رقابة صارمة على المؤسسات المالية "والإدارية"⁴⁷،

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا الموسوم (التنمية المستدامة ودور المجتمع المدني في الوصول إليها) توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي "سنعرضها وفق الآتي:

النتائج:

1. إن مفهوم التنمية "المستدامة هو المفهوم الأكثر من مفاهيم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، فهي لا تقتصر على رأس المال المادي فقط أو رأس المال البشري فقط أو رأس المال البيئي فقط بل تشملها" جميعاً
2. التنمية "المستدامة هي نتيجة حتمية للتغيرات والتحديات العالمية المتزايدة، مثل استنزاف الموارد، التغير المناخي، والتلوث "البيئي. ولذلك، تتطلب هذه القضايا تكاتف الجهود ووضع سياسات واضحة لتكريس مفاهيم التنمية "المستدامة وتطبيق حلول فعالة، تفادياً لحدوث كوارث بيئية "وطبيعية.
3. يشكل الفساد" الإداري والمالي والسياسي أحد أبرز المعوقات التي تؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة، مما يستوجب مواجهته بحزم للتقليل من آثاره السلبية. وعلى الرغم من أن دستور "جمهورية العراق لعام 2005 لم ينص صراحة على التنمية "المستدامة، إلا أن الحاجة قائمة لتقديم تعريف شامل لها، وبيان أبعادها وجوانبها المختلفة، مع التركيز على أساسها" القانوني.
4. إن الأرض، باعتبارها "مورداً طبيعياً، لا تعد ملكاً خاصاً لجيل معين يمكنه التصرف فيها بشكل متهور. بل هي أمانة في يد الإنسان، يتوجب عليه الحفاظ عليها وحمايتها من أي تدمير، لضمان بقائها "صالحة للأجيال القادمة وهذا يظهر في دور المجتمع المدني في التنمية "المستدامة

التوصيات:

1. ضرورة العمل" على وضع قوانين ولوائح تنظيمية تضمن مشاركة جميع المواطنين في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية دون تمييز، مع ترسيخ مفهوم أن الوطن ملك للجميع، حيث يحق لكل فرد "العيش فيه بكرامة والتمتع بخيراته. يجب أن يقوم النظام" السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أسس مدنية واعية تستجيب لحاجات الناس، مع رسم سياسات صحيحة وتنفيذها من خلال برامج وخطط علمية تستهدف تحقيق التنمية" المستدامة.
2. نوصي بتشجيع" جميع أشكال التنمية البشرية التي تُبنى على سعادة الفرد ورفاهيته. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات حقيقية في إدارة المالية العامة، وضمان استخدام الموارد العامة بما يتوافق مع الأولويات المحددة. وتشمل هذه الإجراءات تعزيز الرقابة على إدارة المال العام، دعم الشفافية المالية، ومحاربة الفساد "بجميع أشكاله.
3. نوصي بزيادة "الاهتمام العالمي بفكرة التنمية المستدامة من خلال تنظيم مؤتمرات دولية وتوقيع اتفاقيات تعزز حماية البيئة. وعلى الدول المتقدمة أن تلعب دوراً أكبر في هذا المجال، بهدف تحقيق تنمية" مستدامة تخدم الأجيال الحالية "والقادمة.

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم اللغوية:

1. محمد بن أبي بكر الرازي. مختار الصحاح، الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 1967.
2. محمد ابن منظور، لسان العرب، المجلد 6، دار صادر للنشر، بيروت، 2010

الكتب:

1. حمزة الجبالي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار الأسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
2. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.

47 د. سهير ابراهيم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2014، ص36

3. داود عبد الرزاق، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث: دراسة تحليلية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
4. سهير إبراهيم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
5. شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة بين أطر التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
6. عبد الزهرة علي الجنابي، التنمية المستدامة من منظور جغرافي، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
7. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
8. عثمان محمد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها، ط1، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة أهدافها أبعادها مفاهيمها، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2017.
10. مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، ط1، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، عمان، 2016.
11. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
12. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية مبادئ وممارسات، ط1، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008.

البحوث المنشورة:

1. ديمن حسين علي، الحق في التنمية المستدامة وفق دستور جمهورية العراق لسنة 2005، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2021.
2. سالم توفيق النجفي، إياد بشير النجفي، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 37، 2013.
3. كاظم أحمد البطاط، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية المستدامة الحديثة، مجلة الجامعة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 18، 2007.
4. محمد فتاح عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 2020.
5. مهدي داود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد: دراسة في تأصيل العلاقات، مجلة الدراسات الدولية، كلية دجلة، قسم القانون، 2023.
6. م. د. ندى فتاح زيدان، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مركز لندن للاستشارات والبحوث، العدد 31، 2020.

الرسائل والاطاريح:

1. علي مهدي داود، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2008.
2. سارة محمد علي إبراهيم، التنمية المستدامة وتطبيقاتها في الفقه الاسلامي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 2024.